

الانتخابات الرئاسية اللبنانية

أزمة اتفاق على شخص الرئيس أم أزمة نظام؟

■ **حميدي العبد الله**

بات في حكم المؤكّد أنّ اتفاق الأطراف اللبنانية، أو الإقليميّة والدولية، على رئيس جديد للبنان يسهل انتخابه في مجلس النواب، أمر متعذّر في الوقت المبثقي لانتهاه ولاية رئيس الجمهوريّة الحالي ميشال سليمان. ويعتقد الكثير من المحللين والمراقبين أنّ الأزمة السياسيّة التي يشهدها لبنان ناجمة عن عدم الاتفاق بين القوى الدولية والإقليمية على شخص الرئيس، وبالتالي فإنّ مجرد تقاهام إيراني – سعودي، أو إيراني – أمريكي على شخص الرئيس الجديد، يؤدّي إلى انتخاب رئيس للبنان المقبل، وينهي الأزمة السياسيّة التي تعصف به منذ فترة طويلة.

لكن واقع الحال في لبنان ليس بهذه الصورة المبسّطة، فالأزمة السياسيّة التي يشهدها لبنان منذ عام 2005 وتحديدا منذ اغتيال الرئيس الحريري، هي خلاصة تضافر عاملين أساسيين: العامل الأول، التضادم الحادّ بين منظومة المقاومة والممانعة من جهة، والتحالف الأميركي – «الإسرائيلي» ومن يدور في فلكه من دول المنطقة من جهة أخرى، وتركز هذا التضادم في الساحتين اللبنانيّة والسوريّة، كونهما متلاان مركز ثقل منظومة المقاومة والممانعة على المستوى العربي.

العامل الثاني، استفاد الإصلاحات التي تضمّنّها الطائف لوظيفتها في احتواء الأزمة التي انفجرت في سبعينات القرن الماضي وثمانيناته في لبنان، وعدم تنفيذ جميع البنود الإصلاحية التي وردت في اتفاق الطائف، بل الاستثنائية في تطبيق بعض البنود وتفصيلها على قياس بعض القوى السياسيّة الطائفية على حساب طوائف أخرى، لا سيما تحديد الدوائر الانتخابية.

أزمة سياسية هذه مكوّناتها، تشبه الأزمة التي عصفت بلبنان في عام 1958 لدى اشتداد الصراع بين المحور الغربي بقيادة الولايات المتحدة، ومحور المقاومة والممانعة الذي كان يقوده الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

الأزمة الحالية تشبه أيضا الأزمة التي عصفت بلبنان منذ عام 1970 حتى عام 1990 على خلفية اشتداد التضادم بين محور المقاومة والممانعة ومحور التحالف الأمريكي – «الإسرائيلي»،

وانتهت هذه الأزمة بإقرار إصلاحات الطائف واحترام دور لبنان في إطار منظومة المقاومة والممانعة.

اليوم، لا يمكن للبنان الخروج من أزمته الحالية عبر الرئاسيّة فوقي على انتخاب رئيس جديد، بل ثمة شرطان أساسيان لا يمكن من دونهما خروج لبنان من أزمته الحالية، مثلا أنّ انتخاب الرئيس ميشال سليمان قاد إلى إدارة الأزمة خلال السنوات الست الماضية، إنمال لم يؤدِّ إلى الخروج منها. أما الشرطان فهما:

الأول، إصلاحات سياسيّة جديدة في بنيّة النظام توازي وتشكل امتدادا واستكمالا لإصلاحات الطائف، ويكون محورها قانون انتخابي جديد على قاعدة النسبية.

الشرط الثاني، احترام دور وموقع الرئيس في منظومة المقاومة والممانعة، والتسليم بهذا الدور، والإقلاع عن الرهانات على نقل لبنان من وضعه الذي كان عليه بعد الطائف كحاضن للمقاومة إلى موقع جديد يكرِّس ارتباطه بالمحور الأميركي – «الإسرائيلي».

من دون توافر هذين الشرطين لن يكون هناك خروج من الأزمة السياسيّة القائمة الآن، وإذا يات رئيس جديد للجمهوريّة على هذا الأساس، فإنه سيكون رئيسا لإدارة الأزمة خلال ست سنوات جديدة لا أكثر ولا أقل.

الجريا يضيف عارا جديداً

■ **عامر التل***

في تنفيذ هذا المشروع مباشرة يفعل

صمود سورية ودعمها للمقاومة في لبنان

وفلسطين والعراق.

أهّمنا بأننا ندافع عن سورية من باب «النفاق» أو «العالة» أو «التشبيح»، وتبين أننا كنا على حق وهم العملاء وأنّ رؤيتنا انطلقت من فهمنا حقيقة ما يحصل في سورية، ولم نتأثر بما تبثّه قنوات الفتنة من أكاذيب وتلفيقات لا أساس لها من الصحة على أرض الواقع، فهذه الضغائنات اضطرت مرات عديدة إلى الاعتذار عن أخبار وصور بثتها، كون هذه الصور تحديدا التقلّطت في دول أخرى وقيل كنا وما زلنا نقول ونؤكد إنّ دفاعنا

عن سورية هو دفاع عن الأردن وسورية والمشرق العربي كله، فنجاح المؤامرة على سورية، لا سمح الله، يعني أنّ تتحوّل المنطقة بكاملها محمية «إسرائيلية» وتحوّل كمواطنين عبيداً لدى العدو الصهيوني.

إنّ تتبّع ما تقوم به هذه الأدوات الرخيصة يتبّث بما لا يدع مجالاً للشك أنها تعمل ضدّ سورية، فمن معاني أنّ تقوم هذه الأدوات بتدمير البنية التحتية في بلداهم، وما معنى تدمير محطات كهرباء ومياه ومصافي وتبول وحرق مزروعات المواطنين الذين يفترض أنّ «الشوّار» يقومون بؤثرتهم لأجلهم؟! وما معنى أنّ تستهدف قيادات عسكرية مشهود لها بتطوير السلاح ومهّمّتها استهداف العدو الصهيوني؟! وما معنى استهداف العسكريين والضباط السوريين و«شيطنة» الجيش العربي السوري؟! وما معنى أن يقوم هؤلاء بتقسيم الناس طوائف ومذاهب؟!

الهدف من ذلك كله أضحى معروفاً،

تنفيذ أوامر من محرّكيها من صهيانية الداخل والخارج، ومن دول وقوى أخرى معادية، لأجل تحطيم الجيش السوري، وتقنيت وحدة السوريين الاجتماعية، فتصبح سورية بالثالي ممزقة وتحوّل إمارات يحكمها متطرفون لا همّ لهم سوى تقديم الخدمات إلى العدو الصهيوني.

إنّ كل من يدافع عن هؤلاء المرتزقة هو معرّي في الخندق نفسه، ومع العدو الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية والفكر الظلامي الوهابي، ولا أمل فيهم لانهم مجرد أدوات في يد اعداء الأمة.
*رئيس تحرير نشية الوحدة الإخباريةفي الأردن

البناء

الفجر المؤجل... والهدف المرتجى

■ **د. سلوى الخليل الأمين**

بالأمس كانت محمص بوصلة الفجر الواعد بالأمن والآمن . بالأمس عاد السوريون أطفالاً ونساء وشبيبا وشبابا إلى التراب الغالي، يفتشون في ذرّاته عن حب الوطن الذي صادرتّه عصابات الخونة والعملاء.. بالأمس حمل الأطفال أشياهم الغالية من بيوتهم الأعلى وتنفّسوا الصعداء لعودة مظفرّة إلى حضن الوطن.

هو الوطن. المتألّل كدمعة الحب في السراء والضراء. هو شغف القلب الممتلئ بخيارات العمر وتوهّجات السنين، هو مساحات المخاطر التي لا تنطقى حتى لو تشابكت سيوف كخاتمة على حجم التكتلات النيابية، مع كل هذا التناقض والغاز والذهب والفضة المبلولة بغضب الأولين والأخريين.

يلبى، يبيى الوطن الفجر الصاعد من بين الركام، ويبيى ناسه الشرفاء هم الأولون والآخرون في حركة المقاومة والنضال، حين يصبح الفجر مؤجّلا، والأمل المرتجى محفوفاً بالأخطار.

قلطالما بحثنا عن الوطن، ولطالما حملناه طفلاً ويافعاً وأسكّناه أشجار العيون، ولطالما التصقنا به مندثرين عوالمه الأمانة، ورؤاه المسبوكة على أفاق الدروب تفاعلا مع الحاضر والغاضي والمستقبل، بجميع مضامين تطوّرات الآليّة إلى رغد العيش، ورفض الشرِّ وامتھان العمالة والخيانة، واعتماد الحوار الوطني البناء لغة سلام بين أبناء عائلته الكبرى، المتكوّنة من شعبه العظيم، الذي حمل إلى العالم أجدية الحضارات الملوّنة بالف لون ولون.

ربما تصحّ المقارنة بين وطن وآخر: وطن يفديه بنوه بالروح والدم ومختلف مستلزمات الحياة لترسيخ سيادته وحرّيته واستقلاله وكرامته، ووطن يجعله أهله وطن الطوائف والمذاهب ورؤساء المحاور الذين لا يتورّعون عن قتل الأبرياء وتدمير المؤسسات والمدن الأمنة. تنفيذًا لغايات شخصية أو مذهبية جاهلية، في حين يفترض بالجميع رفع شعار مقاومة العدو الصهيوني توصلا إلى تحرير فلسطين من رجس بني صهيون.

المقارنة هنا أردتها صورة واضحة المعالم، تمتدّ من سورية الوطن، الشقيق المنكوب بحرب كونيّة، إلى لبنان الوطن المعاني في حرب أهلية لا تزال آثارها تغلّ في شرايين الحياة، حيث الواجب الوطني يفرض علينا التشبّھ بالأحسن والأفضل من النظم السياسيّة التي تنتج أو طائنا قابلة للتطوّر والعباء والصمود والتصدّي، حتى إبان المؤامرات الدولية الحارقة والمارقة، مثل التي تتعرّض لها سورية منذ ثلاث سنوات ونيف.

لذلك نثور المقارنة لأجل المصلحة العامة، ففي سورية وعلى الوطن وفي الأ اعتبارات كلها، والدولة بكامل مؤسساتها الرسمية والخاصة لا تزال قادرة على الصمود في وجه الأعداء الأتّين إليها من الجهات الحدودية الأربع. أما في لبنان فلا أثر للوطن ولا لمعقّومات صمود أبنائه الذين يقفون أمام أبواب السفارات بالطوابير طلبا للهجرة، في الوطن الذي أصعب وطنا للعشائر الطائفية والسياسية المتحكّمة في مسار الدولة التي قرّموها حين جعلوها كريكشة في مهبّ الريح.

أراء

في سورية وحدة وطنية ثابتة، لا تفاوض على مسار

الوطن وعروبته وقوميته، ولذلك لم تغلبها شياطين الأمم المتكالبّة عليها عبر الحرب الكونية التي دمّرت البشر والحجر فيها، وفي لبنان لا وجود لدولة القانون بل لاجتهادات من هنا وهناك، تمدّد لهذا، وتعيّن ذلك، وتصفّق لمحكمة جائرة لا تعرف كيف خطط لها وكيف ابصرت النور وكيف تتمّ الموافقة على تمويلها من عرق الناس وجيوبهم الخاوية؟ وتهمل من له الحق في تولي رئاسة البلاد بحسب الشرائع النيابية القائم على حجم التكتلات النيابية، مع كل هذا التناقض القائم في ممارسة السلطة والتشريع، يتمّ التغني بالحرية والديمقراطية المجلّلة بالمدّ الطائفي والمذهبي والعشائري والقبلي والمناطقي، فمن يتقرّب إلى الزعيم يحظى بكامل التقديرات والتسهيلات التي توفره في مستلزمات العيش المتأتنّة من حظوة الرتب والرواتب والمواقع المتقدمة، أما من يسلك طريق الوطن والانتماء إليه فهو الخاسر الأكبر، علما أنّ من يدعي الوطنية ملتزّم على عينك يا تاجر بحلفاء من خارج الحدود، والأخرا يقوم بالفعل نفسه، وكلاهما في الفساد سواء بسواء، أما الخاسرون والمنكوبون والمدمّرون في كراماتهم وخزائن بيوتهم ولقمة عيشهم وهجرة أبنائهم، فهم الواقفون على خطوط التماس في انتظار قيادة الوطن...

الوطن. الغضب يسكن النفوس المتألّفة حكماً مع الوطن، والسبب هو التطلع إلى الوطن القريب سورية، التي عرفت رغم كبريها العظيمة وحبها المدمّرة كيف توفر مستلزمات الحياة كلها لشعبها الصامد، أما دولتنا العلية في لبنان فعرفت كبقية مواطنيها في أيام السلم كما في أيام الحرب، بالغلاء والفساد وسرقة جيوب المواطنين عبر دفع الفواتير والضرائب اللامعقولة على الطبقات الكادحة وإعفاء المصارف ورجال الاقتصاد منها أو مساواتهم بأصغر موظف أو عامل في الوطن يملك راتباً لا يسمن ولا يفني من عوز ومرض، علما أننا قد نصل يوماً إلى محاسبة الفقراء على تنشقهم هواء لبنان اللعيل وحرمانهم منه بل إلاّ من سبق، لذا ربما لا يهتمّون من المتطلبات الموظف والأجراج التي تحوي الأشجار المعرّعة من الحرائق، ولا يحرصون على طبيعة لبنان الخلابة، كنزّه الثمين وثروته السياحية الحقيقية.

هنا تصحّ الصرخة بالقلم المتألّن: آخّ يا بلدنا... فالموطن اللبناني ما زال يفتش عن الوطن في سائر المطارح، في أسلاك الهواطف الثابتة والنقالة التي تحمل أصوات الأبناء المهاجرين، والأحفاد الذين لا صلة لهم بالوطن، بحكم اللغة الجديدة التي يتكلمونها، وبالحضارة الجديدة التي يتلقونها، والمساحة الأمنية التي يتمتعون بها، ووسائل العيش اللائق والكرّيم المتوافر لهم، والقانون الذي يحميهم، والكرامات المصنوعة في قوالب من ذهب، حيث لا فرق بين مواطن وآخر إلاّ بما يقدم إلى الوطن الجديد من خدمات وإبداعات. لذلك يبدو أنّ طلوع سورية للبنان مؤجّلا، وبزوغ الهدف المرتجى يتأرجح في كواليس المواقع السياسيّة المختومة بتوقيع النافذ، والدولة القادرة المقعدّرة التي تؤمّن متطلبات الموظف والعامل وخريجي الجامعات والشابات الواقفات على أبواب الزواج والحل المنتظر ما زالت أملاً بعيد المنال.

أوكراينا والأفول الأميركيّ: ماذا بعد؟

■ **زياد حافظ***

يشكّل استعصاء على الموافقة على إقرار عقوبات على روسيا وتنفيذها. يحرص الرئيس بوتيس على الشراكة الألمانية، وخاصة التكنولوجية، بينما ألمانيا حرصية على تأمين الغاز الروسي لتشغيل مصانعها والإفادة من الأسواق الروسية لتصريف إنتاجها الصناعي. من هذه الزاوية نفهم شتيبة فكتوريا نيولاند في مقالها الهاتفيّة مع السفير الأميركي في كييف.

ولاية بوش دونالد ومسئلك حول «أوروبا القديمة»، أي «القارة المعجون» أي الاتحاد الأوروبي، وخاصة ألمانيا وفرنسا، يدل على ما تضمّره الولايات المتحدة حيال القارة الأوروبية.

لا بد هنا من لفت النظر إلى مفارقة غريبة ومضحكة تبينّ انقلاب السحر على الساحر. دعمت الولايات المتحدة العملية الانقلابية في كييف ضد الرئيس المنتخب شرعا، واعتمدت على قوى يمينية متشدّدة كقوة ضاربة في تنفيذ الانقلاب (هنا نرى الفرق بين صمود الرئيس بشار الأسد وهرب الرئيس الأوكراني يانشوكفيش!). وراهنّت الولايات المتحدة على ما يُسمّى بالأوليغارشية الأوكرانية التي تمكك المال لتمويل الانقلابيين. غاب عن بال الإدارة الأميركية أنّ في استطاعة روسيا اللجوء إلى اللعبة نفسها عبر دعم القوى الموالية لروسيا في المنطقة الشرقية وهذا ما يحدث فعلا الآن. كما أن للأوليغارشية الأوكرانية مصالح مع «رفاقها، الروس وبالتالي إمكان انقلاب المواقف لمصلحة روسيا لدى هؤلاء. ويبدو أنّ شبكة العلاقات المالية بين الأوليغارشيين معقّدة ومركبة يصعب ضبط إيقاعها في حركة الأموال. فعلى سبيل المثال، بعض الأوليغارشيين الأوكرانيين الداعمين على نحو متردّد ومتقلّب للقوى اليمينية في كييف لديهم حسابات مختلفة، فريانت أختامتوف، وهو من الأوليغارشيين الأكثر ثراء، أو ميخائيل دوكين، فإنهما كانا يدمعان الرئيس المخلوع يانوكفيش وهما بالثالي غير متراحين لتوجهات الانقلابيين في كييف. فالنزعة الانفصالية في المناطق الشرقية في أوكرانيا قد تضمن مصالح تلك الأوليغارشية.

إنّ الفرض في حرب غير خطية في ضبط الإيقاع المالي لحركة التدفّق المالي غير المشروعة تطلّب شبكة متطورة من المؤسسات غير الحكومية التي عليها مراقبة تلك التدفقات. فالمؤسسات القائمة في الغرب مثل «غلوبال وينتس»، (الشاهد العالمي) أو «تاكس جستيس» (العدالة في الضريبة) وهما مؤسسات بريطانيّتان، لا تتعاملان مع مؤسسات شبهية لهما في روسيا. لذلك يصعب ضبط حركة الأموال البرهية، وتستمر بالثالي عمليات غسل الأموال.

لا يمكن أيضا إغفال دور الكنيسة الأرثوذكسية الداعمة للرئيس بوتين المؤثرة في العديد من دول المجاورة لروسيا. فضلا عن «القوة الناعمة» الروسية من أفلام وفرق موسيقية مؤثرة في ذلك المحيط. واستطاعت روسيا التأثير في الإعلام الغربي وبخاصة الأوروبي، بينما لم يستطع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة التحرك والتعبير عن موقفه إلاّ عبر القوى المؤيدة له في الغرب والمهتشة أصلا في صنع الرأي العام. ثمة مجموعة من الآراء التي تخاطب الرأي العام الأوروبي على نحو فاعل، وهذا ما نشهده في نجاح محطة «روسيا اليوم» التي تثير حفيظة النخب الحاكمة في الولايات المتحدة بسبب أفعاليتها وتنوع الآراء التي تعرضها، بما فيها التي تنتقد سياسات الكرملين، بينما لا يعرض الإعلام الأميركي للمهمن لا يعرض إلاّ وجهة نظر أحادية، أي وجهة نظر الإدارة. ويشكّل ذلك انقلابا كبيرا في أداء الإعلام الأميركي. نعتقد أنّ سلسلة الأكاذيب الكبيرة والمفضوحة للإدارات الأميركية في عهد بوش – الابن وأوباما ضربت في الصميم صدقية الداعاءت الرسمية الأميركية في معظم الملفات الساخنة وحتى الباردة منها! من هنا نفهم أيضا المزاج الشعبي الأميركي الراض عن أي مغامرة عسكرية تريدها بعض القوى داخل الإدارة والكونغرس.

سلاح اقتصادي ومالي

السبب الرابع هو قرار روسيا ومعها دول البريكس امتلاك سلاح اقتصادي ومالي يصعب على الولايات المتحدة الوقوف ضدّه. هذا السلاح هو اعتماد عملة تداول بين الدول غير الدولار الأميركي، سواء كانت العملات الوطنيّة لدول البريكس، أو سلة منها، أو حتى ابتكار عملة جديدة. المهم هنا هو التفكير الجذّي في كسر هيمنة الدولار في المبادلات المالية، خاصة في السلع الاستراتيجية مثل مواد الطاقة (بتربول وغاز). هناك من سيشبكك بالطبع في نجاح خلق عملة بديلة من الدول ومن شبكة المدفوعات الدولية التي تمرّ عبر نيويورك، على الأقلّ في المدى المنظور. نعتقد أنّ التوجّه نحو عملة بديلة هو توجّه جدّي، وإن تكن الطريق إليه معدّنة جزئيا فحسب حتى الآن. هناك عدّة دراسات في مواقع غربية تختذت عن التغيير المرتقب وتستند إلى تجربة بعض الدول في إقامة مبادلات تجارية غير مرتبطة بالدولار كوسيلة للمدفوعات. إنّ سلوك الولايات المتحدة العدواني سيحفّز روسيا ومعها دول أخرى للخروج على الدولار، خاصة في تسعير السلع الاستراتيجية مثل النفط والغاز. ماذا يمكن أن تقوم به دول أوروبا إذا طلبت روسيا استيفاء مستحقّاتها الغازية بالروبل بدلا من الدولار. سيرتفع سعر الروبل وينخفض سعر الدولار، وتكرار التجربة سيكرّس استعمال الروبل عملة بديلة من الدولار في المبادلات التجارية والمالية مع روسيا. إن ترك الدولار كعملة أساسية في التبادل الدولي سيفقد الكثير من النفوذ الأميركي وسيلجم العديد من سياساتها العدوانيّة تجاه الدول التي لا تشاطرها الرأي.

إنها بعض الملاحظات التي تدلّ على أنّ الألق السياسي للإدارة الأميركية في مقاربتها الملف الأوكراني محدود للغاية. لا تمكك الإدارة الأميركية إلاّ ضعفا التهويل، أما الفاعلية فهي شبه معدومة. خسرت أميركا في ملف أوكرانيا ما لا يمكن تعويضه، وما يؤسس لخسائر استراتيجية أخرى.

*أمين عام المنتدى القومي العربي

تقود سياسات الولايات المتحدة في الألفية الثالثة العالم الغربي إلى مواجهة كونيّة مع كل من تعتقده منافسا لهيمنتها على العالم. تبلورت تلك السياسة في وثيقة السياسة الدفاعية التي حرّزها المحافظون الجدد في منتصف الولاية الأولى لجورج بوش الابن (أيلول 2002) والتي نظّرت للحروب الاستباقية لمنع ظهور القوى المنافسة لها على الصعيد الدولي. من الطبيعيّ أن تبلور النخب الحاكمة في الولايات المتحدة هذه النظرة تجاه القوى منزعّعة باستثنائيتها، وقدرها «المتجلي» في «قيادة العالم الحرّ». شعارات رُفعت عبر القرنين الماضيين ما زالت تتحكّم في ذهنية النخب الحاكمة التي تصنع القرارات السياسية. لكن الرياح العالمية لم تجر كما اشتهت السفينة الأميركية فكانت الإخفاقات في كل من أفغانستان والعراق واليوم في سورية وأوكرانيا. هذه الإخفاقات نتجت في رأينا من خلل بنيوي في النظام السياسي انعكس على آلية إنتاج النخب الحاكمة التي أصبحت في مستوى من الرداءة الفكرية عن الرداة الثقافية توازي رداءة الملوك والإمبراطورات في نهاية ملكها وإمبراطورياتها. والبنية السياسيّة التي أنتجت تلك النخب أدّت إلى سياسات على الصعيد الاقتصادي أضعفت قدرة الولايات المتحدة على إنجاز أهدافها الاستراتيجية الهميمة. ناهيك عن التحولات على الصعيد السكاني داخل الولايات المتحدة والانحدار في مستوى التعليم والتربية وتفكك الوحدة الأسرية وانتشار ثقافة العنف في مكوّنات المجتمع الأميركي كافة تدعمها النزعات التوقعية لفئات المسورة القاطنة في مربعات سكنية آمنة ومحروسة ومنقطعة عن الطبقات الأكثر فقرا وتهيمشا.

الولايات المتحدة تريد جرّ روسيا إلى مواجهة مباشرة مع الاتحاد الأوروبي وخاصة مع ألمانيا لضرب نواة التحالف الاستراتيجي الجديد بينها وبين روسيا

ما نشهده في هذه الحقبة هو تجسيد للتناذر الشمشوني في محاولة هدم الهيكل على العالم. فإذا كانت لا تستطيع الولايات المتحدة المضي في الهيمنة فلا بد من منع الآخرين في الصعود وأخذ المكان الذي تفرّقه موازين القوة الجديدة الظاهرة في العالم. ويرافق ذلك كلّ حالة إنكار شبه جنونية تتسامى في ارتكاب المحامقات المتتالية. في هذا السياق نشير إلى المؤتمر الصحافي الأخير الذي عقده الرئيس الأميركي أوباما مطلع أيار الجاري حين سُئل عن التراجع الأميركي في منطقة شرق الأوسط. أجاب بابشامة صفروية مليئة باللؤم قائلا: «إن كنتم تصعدون سورية فنحن ليس لدينا شيء نخسره. تمّ تدمير سورية واليوم كل من روسيا وإيران وحزب الله يبدلون جهودا كبيرة للتمسك بالركام الذي اكتسبناه». يشكّل هذا التصريح اعترافا واضحا بأن الهدف هو التدمير. مثلما حصل في العراق على هذه القاعدة يمكن القول إن الولايات المتحدة نجحت بشكل باهر ولكنها خسرت في المقابل كل شيء آخر. فهل «ربحت» بالفعل أم هذه مكابرة بائسة وبائسة؟

الحماقة الجديدة

هذا المشهد يفسّر إلى حدّ كبير الحماقة الجديدة التي ترتكبها الولايات المتحدة في مقاربتها للملف الأوكراني. فالنزوات الشخصية مثل الحدقة الشخصي لمقام فكري مروق بمستوى زبغنيو بريجنسكي، أو صلافة تصريحات فيكتوريا نيولاند حيال الاتحاد الأوروبي (والمقصود هو ألمانيا) تتحكّم في السياسة الحالية للولايات المتحدة. الصحافي الدولي بيبي أسكوبار يكتب في صحيفة «آسيا تايمز» (وهي للمناسبة من أهم الصحف والمواقع الإلكترونية في السياسات الخارجية لدول العالم) أنّ الولايات المتحدة تصرّف بعقلية المجرم المراهق وتهدف إلى جرّ روسيا إلى غزو أوكرانيا وتحقيق الهدف الاستراتيجي لها، أي العلاقات الاستراتيجية بين روسيا والاتحاد الأوروبي عامة، والعالم الروسية الألمانية خاصة. لكن هذه السياسة محكومة بالفشل لعدة أسباب:

السبب الأول هو تجاهل الولايات المتحدة للدروس التي حاولت أن تفرّضها على العالم، أي المفاهيم التي أفرزتها العولمة التي تحكمت في مقالديها خلال التسعينات من القرن الماضي حتى أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة. نتج من التقدّم في ثورة المواصلات والنقل والاحتساب قيام عالم العلاقات الشبكية التي تتخطى الأحلاف والكتل التي كانت تتحكّم في مسارات السياسات الخارجية خلال حقبة الحرب الباردة. فمعسكر الناتو كان في مواجهة المعسكر الذي كان يقوده الاتحاد السوفياتي. وتلاشي الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة للعدمن في 1990 إلى 2010 من الزمن أضاع البوصله لدى الولايات المتحدة. فهي في حاجة إلى «عدو» استراتيجي تعطي التبرير لاستمرار نظام المجمع العسكري الأمني الصناعي يؤازره عالم البيوت المالية والتفكيكية. حاولت الولايات المتحدة ومعها الحلف الأطلسي جعل العالم العربي والإسلامي «العدو» فكانت حجابية «الإرهاب» والدول المارقة» والحملات العسكرية على أفغانستان والعراق والباكستان والصين وليبيا ثم على سورية، واليوم تحاول جعل من أوكرانيا ساحة مواجهة جديدة. لم تف الولايات المتحدة بتنهّاتها في عدم توسّع الحلف الأطلسي في أوروبا، كما خدعت روسيا في الأزمة الليبية فخسرت ثقفتها، وهذا أمر مكلف للغاية. وعلى ما يبدو فإنّ